

تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية

الدكتور / بشير سعدوني

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-قسم التاريخ- جامعة الجزائر 02

بدأ الخطاب المساند الفعلي للجامعة العربية للقضية الجزائرية منذ منتصف 1955، وبالتحديد، منذ تلقت تقريراً من حزب البيان الجزائري مدعماً بالوثائق و الصور عن الأعمال اللاإنسانية المسلطة على الشعب الجزائري لانتزاع أخبار ذات صلة بالمجاهدين، و تعذيب الأسرى في السجون و المعتقلات الفرنسية⁽¹⁾. فقامت جامعة الدول العربية بنشر محتوى التقرير على كل سفارات الدول العربية في القاهرة، إضافة إلى سفارات ومفوضيات بعض الدول الأجنبية خاصة تلك التي اشتركت في مؤتمر بانندونغ.⁽²⁾

و لعل هذا الإجراء هو الذي ساعد على تدويل القضية الجزائرية أكثر، و فضح الممارسات الفرنسية التي عملت فرنسا على إخفائها و إنكارها، كما عدّ، ساعتها، دعماً فاعلاً من الجامعة، و استجابة عملية لنداءات الجزائريين المتواصلة، و صيحات الشعوب العربية المطالبة بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري المقهور.

و الواقع أنّ ما قامت به الجامعة يعد خطوة متقدمة، و إجراء شجاعاً إذا ما استعرضنا الخريطة السياسية للدول العربية الخاضعة أغلبها، إما لاستعمار مباشر، أو لأحلاف و معاهدات تكبل تحركاتها، و تقيد قراراتها، بل و حتى الدول المستقلة كانت محكومة، في أغلبها، بأنظمة خاضعة للغرب. و لم تمض إلاّ أيام معدودة على هذا الحدث حتى سمع العالم بالهجومات الشاملة التي نفّذها المجاهدون على غلاة المستعمرين يوم 20 أوت 1955.⁽³⁾ فكلفت الجامعة رئيس وفدها في الأمم المتحدة السيد كامل عبد الرحيم لإقناع وفود الدول الآسيوية و الإفريقية بضرورة اتخاذ موقف مشترك داعم للقضية الجزائرية خلال عرضها على الأمم المتحدة، باعتبارها قضية تصفية استعمار، و ليست قضية داخلية، كما تزعم فرنسا.⁽⁴⁾

و فعلاً، قام مندوب الجامعة بجهد فعال لتطبيق توصيات الجامعة للتعريف بقضية الجزائر، فأصدر عدة بيانات صحافية في موضوعها، مؤكداً عدالتها، و موضحاً مختلف جوانبها، و مبيناً تعسف الاستعمار الفرنسي و ممارساته في حق الجزائريين مما أدى إلى تعاطف ممثلي معظم الدول التي اتصل بها مع القضية الجزائرية، و مساندتها، فتقدمت سبع عشرة دولة بمذكرة إلى همرشولد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة طالبة منه التدخل الفوري باسم الهيئة، التي يمثلها، لوقف العدوان على شمال إفريقيا.⁽⁵⁾

و الواضح أن المقصود بالشمال الإفريقي هو الجزائر، لأن تونس كانت قد أمضت اتفاقية يوم 3 جوان 1955 مع فرنسا تحصل بمقتضاها على استقلالها الداخلي، و لم تعد في حاجة إلى تدخل الأمم المتحدة أو أمينها العام.⁽⁶⁾

أما في المغرب فقد بدأ الحديث عن عودة الملك محمد الخامس من منفاه للتفاوض معه حول استقلال بلاده.⁽⁷⁾ فقد نقل يوم 31 أكتوبر 1955 من منفاه من مدغشقر إلى ضواحي باريس حيث تم التفاوض معه و الاعتراف له كسلطان للمغرب.⁽⁸⁾ أما الجزائر فالثورة فيها مستمرة، خاصة بعد أحداث 20 أوت 1955، و ما خلفته من ضحايا، و ما أحدثته من تأثير داخلي، و خارجي، الأمر الذي سبب انزعاجاً للحكومة الفرنسية، و جعلها تسعى، بكل الوسائل، و الأساليب لتهدئة القمع و إخماد الثورة.⁽⁹⁾ و هكذا رفع عدد القوات الفرنسية العاملة في الجزائر إلى 80300 جندي بعد أن كان العدد في نوفمبر 1954 لا يتجاوز 49700 جندي.⁽¹⁰⁾

و كان من نتيجة تحرك الجامعة أن تقدمت ست دول و هي: إيطاليا، الأرجنتين، البرازيل، سان دومينكو، كوبا، بيرو بمشروع قرار تدعو فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الطرفين (الحكومة الفرنسية، و جبهة التحرير الوطني) إلى الوصول إلى حل سلمي، ديمقراطي للمعضلة الجزائرية، إلا أن المشروع لم يذكر شيئاً عن حق تقرير المصير.

و في نفس السنة (1955) تلقت الجامعة مذكرة بشأن القضية الجزائرية من مندوبي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و حزب الشعب الجزائري، و حزب البيان الجزائري بالقاهرة عن الوضع في الجزائر، و قد اقترحت المذكرة على الحكومات العربية، و جامعة الدول العربية مايلي:

أولاً: رفع القضية إلى مجلس الأمن دون إهمال.

ثانياً: المطالبة بعقد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورة استثنائية لمعالجة القضية الجزائرية.

ثالثاً: القيام بأعمال دبلوماسية، جماعية أو فردية، مع الحكومة الفرنسية للتوصل إلى حل للقضية الجزائرية.

رابعاً: دعوة مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد، في جلسة دون العادة، لدراسة الحالة في الجزائر، و اتخاذ الإجراءات التي تتطلبها الظروف.

خامساً: العمل على تنفيذ مقررات باندونغ⁽¹¹⁾.

و بناء على ذلك قام الأمين العام للجامعة العربية بارسال عدة برقيات إلى السكرتير العام للأمم المتحدة شارحاً له الوضع في الجزائر، و منها إلى خطورته.⁽¹²⁾

و في نفس السنة 1955 أوفدت الجمعية الوطنية الفرنسية إلى الجزائر لجنة لتقصي الحقائق، و قد أصدرت هذه اللجنة تقريرها⁽¹³⁾

فاستغلت جامعة الدول العربية ما جاء في هذا التقرير، و راحت تعرض محتواه على الرأي العام العالمي، بهدف كسبه لمساندة القضية الجزائرية.

أي أن الجامعة أصبحت تستفيد من النقد الذاتي الفرنسي لخدمة القضية الجزائرية، بما في ذلك ما يصدر عن لجان التحقيق من اعترافات متحدية، أي الجامعة، كل التهديدات الصادرة عن فرنسا، مضحية بالمصالح المادية لأعضائها. إلا أن هناك سؤالاً يتبادر إلى الذهن، و هو هل هذا الدعم كان عن قناعة تامة من كل الأعضاء، بما في ذلك أولئك الذين لهم ارتباطات خاصة بالغرب، أم أنه كان خضوعاً لإرادة الشعوب العربية، و خوفاً من نقيمتها؟ المرجح و الأقرب للمنطق، هو الجواب الأخير، و ما يؤكد ذلك هو أن الكثير من الأنظمة العربية لم تهتم بموضوع الجزائر، و لم تشرع في نصرتها إلا بعد موجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت بلدانها، و اتخذت أشكالاً متعددة (مظاهرات، اعتصامات، مقالات صحفية، إلخ...) ⁽¹⁴⁾.

و في 14 أكتوبر 1955 عقد مجلس الجامعة جلسة خصص جانباً هاماً منها لدراسة قضايا المغرب العربي عامة، و القضية الجزائرية خاصة، و أوصى بشأن الجزائر بأن تبذل الحكومات العربية متعاونة مع الحكومات الصديقة الجهود لوضع حد لهذه الحالة، و الإعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير.⁽¹⁵⁾ و في إطار هذا التوجه، قام العديد من الرؤساء، و الملوك العرب بعدة مساع لخدمة القضية الجزائرية، و إيجاد

الدعم المعنوي والسياسي لها ، و ربما استجابة لذلك إلتقى رؤساء العرب ، و أصدروا بيان مساندة وتعاطف و دعم للقضية الجزائرية.⁽¹⁶⁾

هذا التحرك العربي أثار غضب فرنسا، فصرح وزير خارجيتها السيد Penney قائلاً: " بأن هدفهم (أي العرب) إشاعة الفوضى بقصد أو بغير قصد" ⁽¹⁷⁾ و فرنسا بهذا متشبثة بفكرتها القائلة بأن الجزائر فرنسية و لا علاقة لها بالعرب، لذا فإن التعرض لقضيتها من طرف العرب أو غيرهم هو تدخل غير مقبول في شؤون فرنسا الداخلية. و قد ازداد خطاب الجامعة مناصراً للقضية الجزائرية مع تقدم الثورة، إذ أن قضية الجزائر أصبحت تطرح على بساط البحث بانتظام ضمن مجلس الجامعة التي كان في كل مرة يعلن عن دعمه لاستقلال الجزائر و وحدتها و وحدة أراضيها⁽¹⁸⁾.

و ربما تجلت هذه المناصرة في قيام الجامعة بعقد اجتماع في 29 مارس 1956 على إثر قيام رئيس وزراء فرنسا Guy Mollet بزيارة الجزائر، و إصداره لتصريح أكد فيه " إرتباط الجزائر بفرنسا ارتباطاً أبدياً"⁽¹⁹⁾ و كذلك تلقي الجامعة لعدة مراسلات في أوائل 1956 من أحزاب و منظمات جماهيرية و شخصيات عربية بارزة منتقدة موقف الجامعة من القضية الجزائرية و مطالبة بدعمها دعماً عملياً غير مشروط، و عدم الإكتفاء بالتصريحات، و النداءات، و البلاغات الجوفاء، منها: الاتحاد النسائي العربي العام، مؤتمر فاس السنوي، طلاب المغرب العربي بدمشق، اتحاد نقابات العمال والأحزاب السورية و غيرها. و من الشخصيات علي الجزائري من بغداد، و عبد الله نعواس، وسليمان الحديدي و أمين شقيري من القاهرة و الهادي المشيرقي من ليبيا⁽²⁰⁾. و قد تمخضت اجتماعات الجامعة لهذه الدورة (1956/4/12) عن عدة قرارات صادقت عليها اللجنة السياسية و هي:

أ. عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن

حيث أوصت اللجنة السياسية بأن تبعث حكومات الدول الأعضاء بالتعليمات لمندوبيها لدى الأمم المتحدة لموازنة قضية الجزائر بمختلف الوسائل، بما في ذلك عرضها على مجلس الأمن.

ب. المساعي الدبلوماسية

و قد أوصت اللجنة السياسية بتكثيف النشاط الدبلوماسي لدى دول باندونغ و الحلف الأطلسي، و غيرها للوصول إلى تسوية عادلة، تحقق مطالب الشعب الجزائري في تقرير المصير، و الإستقلال.

ج. مساعدة الجزائر

أوصت اللجنة بمساعدة الجزائر مادياً.

د. موضوع مقاطعة فرنسا

قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة من مندوبي الدول الأعضاء تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا، على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في أقرب فرصة.
(21)

إن ما يلاحظ على هذه القرارات أنها مختلفة تماماً على كل قرارات الجامعة السابقة بخصوص الجزائر من عدة نواحي، فقد اتخذت بالإجماع، بحيث لم تعارض أي دولة أو تبدي تحفظاً، بل على العكس، أصرت بعض الدول على الإسراع في تنفيذها، خاصة موضوع المقاطعة، حيث تدخل المندوب السوري و اقترح إضافة "فوراً" إلى الفقرة المتعلقة بالمقاطعة و التي وردت كما يلي: " نظراً لتفاقم الحالة في الجزائر تفاقم قد يضطر الدول العربية، برغم من مساعيها الدبلوماسية إلى اتخاذ قرار بمقاطعة فرنسا، قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة فنية من مندوبي الدول الأعضاء تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا... و على الدول الأعضاء أن توافي الأمانة العامة بأسماء مندوبيها..." (22)

فأصبحت الفقرة كالتالي:

"... و على الدول الأعضاء أن توافي الأمانة العامة للجامعة فوراً..." (23)

هذه القرارات رغم أهميتها لم تغَيّر من الواقع شيئاً، و لم ينفذ معظمها، بل ظلت حبراً على ورق مما زاد من تدمير الشعوب العربية، و انتقادها الصريح، و العلني للجامعة وقراراتها، و من هذه الإدانات ما ورد عن حزب الشعب الذي أصدر بياناً وجه فيه انتقاداً لاذعاً للجامعة العربية، لإهمالها قضية المغرب العربي، و تقاعسها في دعمها دولياً وإمدادها بالمساعدات و المال (24) كما ازداد التآمر الغربي على القضية الجزائرية، و التأييد العلني والفعال لفرنسا لتصفيتها قبل أن يستفحل أمرها، فاجتمعت اللجنة السياسية للجامعة في يوم 1956/03/29 و اتخذت قرارات، عدت دعماً حقيقياً، و فعالاً للقضية الجزائرية، و تغييراً واضحاً في مواقف هذه الهيئة، إذ أعلن مجلسها عن تأييده

التام للشعب الجزائري، ومشاركته الصادقة في محنته، كما أعرب عن استنكاره، و شجبه للأعمال العدوانية التي تقتربها السلطات الفرنسية ضد الجزائر المطالبة بحقها في الحرية و تقرير المصير، كما استنكر رضا الحلف الأطلسي باستخدام قواته في تهديد الأمن، و خرق مبادئ الأمم المتحدة بالجزائر، مؤكداً أنه كان على فرنسا أن تعترف للشعب الجزائري بحقه في الحرية و السيادة ، معلناً ثقة مجلس الجامعة في انتصار قضية الجزائر، و سائر قضايا المغرب العربي، و عزمه التام على مناصرة العروبة في الجزائر و المغرب العربي.⁽²⁵⁾

جاء هذا التأييد و التكتل العربي مع القضية الجزائرية، و كأنه رد فعل عملي صريح على المواقف الغربية المستنكرة لحق الجزائريين في الحرية و الاستقلال، و مساندة مطلقة لفرنسا و أطروحتها التي تعتبر الجزائر " جوهر الممتلكات الفرنسية " ⁽²⁶⁾ و من هذه المواقف، الموقف الأمريكي الذي عبر عنه سفيرها في باريس في إطار محاضرة ألقاها أمام الصحافة العالمية إذ أكد أن " أمريكا تؤيد تأييداً مطلقاً السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا " ⁽²⁷⁾ و هو يقصد بذلك سياستها في الجزائر معبراً صراحة عن ذلك بقوله " إننا نساعد فرنسا في الجزائر " مستعرضاً أوجه المساعدة الدبلوماسية و العسكرية و غيرها ⁽²⁸⁾.

كما جاء هذا الخطاب الداعم للقضية الجزائرية نتيجة للنجاحات السياسية و العسكرية التي حققتها الثورة الجزائرية.

ففي الميدان العسكري كثف جيش التحرير الوطني نشاطه الحربي، مع حلول سنة 1955، فقام بنصب الكمائن لقوافل الجيش الفرنسي، و زرع الألغام للقاطرات الناقلة للعساكر، و نسف الجسور، و تخريب منشآت الاقتصاد الفرنسي و أعطى الأوامر لمجموعات الفدائيين بالمدن للقيام بتصفية الخونة، و استهداف كبار رجال الشرطة و الإدارة الفرنسية ⁽²⁹⁾.

و في الميدان السياسي، تمكنت جبهة التحرير الوطني من فتح مكاتب إعلامية لها في خمس و خمسين دولة عربية و غير عربية في مختلف القارات ⁽³⁰⁾، و أكدت حضورها السياسي في العديد من المؤتمرات، و اللقاءات الدولية، فحازت دعماً معنوياً دولياً كبيراً أزعج فرنسا و حلفائها الغربيين. و قد اعترفت الصحافة الفرنسية بهذه الانتصارات، و خصصت العديد من المقالات للحديث عنها منها ما كتبه جاك دانيال في جريدة L'Express إذ اعترف بزحف الثورة على الأرياف و المدن الجزائرية ⁽³¹⁾ و كذلك ما

كتبه م. ترينو في جريدة Le Canard Enchaîné حول انضمام الشعب بأكمله لهذه الثورة⁽³²⁾ و ما أوضحت صحيفته L'Action من أن المقاومة الجزائرية قد قضت على حسابات الساسة الفرنسيين، و إنها مسيطرة على الوضع السياسي، و العسكري و تمسك بيدها زمام الأمور.⁽³³⁾

كما أن العديد من أحرار العالم عبروا عن سخطهم على الممارسات الفرنسية في الجزائر، و أبدوا استعدادهم لمساندة الثورة الجزائرية، من هؤلاء م. جول روا الصحفي في صحيفة L'Express الذي كتب مقالاً مطولاً يوم 1955/9/29 انتقد فيه السياسة الفرنسية في الجزائر مبدئياً تعاطفاً كبيراً تجاه الجزائريين مؤكداً بأن " الجزائر فرنسية مجرد أسطورة"⁽³⁴⁾. و كذا ما قام به المجندون الفرنسيون في شهر سبتمبر 1955 الذين رفضوا التوجه إلى ميادين المعارك لأنهم سيخوضون حرباً ضد مبادئ المسيحية و ضد دستور بلادهم، و لا تتماشى مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، و لا مع القيم الأخلاقية التي تفتخر و تعتز بها فرنسا.⁽³⁵⁾

أمام كل ذلك لا تستطيع الجامعة أن تظل غير مكترثة بما يحدث في الجزائر و إلا بدت متخاذلة، مفرطة في الحقوق العربية، لهذا سairت أحداث الثورة و دعمتها. فحين حدث إختطاف القادة الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956 سارعت الجامعة العربية إلى التحرك، فعقدت جلسة خاصة لبحث المؤامرة التي استنكرها حتى بعض الفرنسيين أنفسهم و منهم روني كوتي Rene Coty ممثل المجلس الشعبي لمدينة الجزائر الذي صرح قائلاً: "إن هذا الذي أمر بهذه المهزلة يجعلنا سنخسر حتماً حرب الجزائر"⁽³⁶⁾

و هكذا استمع أعضاء اللجنة السياسية لأحمد توفيق المدني الذي استدعي خصيصاً لهذا الغرض، فأدلى ببيان مفصل و واف عن الحادث. ثم قررت اللجنة السياسية للجامعة أن تحمل فرنسا أمام العالم مسؤولية المحافظة على حياة زعماء الجزائر معتبرة أن أي إعتداء عليهم سيكون نذير شر في تلك المنطقة لا يعلم أحد مداه. كما قررت اللجنة السياسية القيام بمايلي:

أ. الاتصال بدول مؤتمر باندونغ التي وقفت إلى جانب الجزائر، للعمل على إنصاف الجزائر و إطلاق سراح زعمائها.

ب. الإبراق إلى ممثلي الدول العربية في الخارج بالاحتجاج لدى فرنسا على هذا العمل.

ج. مطالبة سكرتير الأمم المتحدة بأن يتدخل لصيانة حياة المعتقلين، و عدم الإضرار بهم لأن القبض عليهم تم بطريقة تتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة.

د. إرسال ثلاث برقيات الأولى إلى سلطان مراكش، و الثانية إلى ملك تونس، والثالثة إلى سكرتير الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، وقعها الدكتور فوزي الملقى سفير الأردن و رئيس اللجنة السياسية.⁽³⁷⁾

كما صرح فوزي الملقى قائلاً:

"إن العرب في ديارهم لن يسكتوا عن هذا الحادث الذي ارتكبته فرنسا، و الذي يتنافى و جميع القوانين الدولية و الوضعية، و هو نوع من القرصنة التي تحاول فرنسا بعثها في زمن الحرية، و العدالة، و السيادة. إن الجزائر ستظل تكافح و تناضل و من حولها الأمة العربية و الشعوب الحرة إلى أن يتحقق لها الاستقلال..."⁽³⁸⁾

لكن ما يلاحظ على هذا التحرك الذي قامت به الجامعة أنه يخلو من إجراءات فعالة و عملية، كالمقاطعة السياسية، و الاقتصادية، و حتى حين اضطرت الجامعة إلى التحدث عن المقاطعة في الدورة التي عقدها يوم 1956/4/12 لم تحسم الأمر بل "قررت تأليف لجنة فنية لمندوبي الدول الأعضاء تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا من النواحي السياسية والاقتصادية و الثقافية على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في أقرب فرصة ممكنة"⁽³⁹⁾.

و هو ما يؤدي إلى تمييع موضوع المقاطعة، أو على الأقل تأجيل البث فيه ربحاً للوقت، و قد يعود ذلك إلى عدة أسباب منها: الخلاف القائم بين بعض الأنظمة العربية كالخلاف بين الملك الحسين بن طلال ملك الأردن و جمال عبد الناصر، و بين هذا الأخير و الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة و الذي وصل إلى حد القيام بحملات إعلامية تشهيرية و اتهامات متبادلة، و كذا الوضع المتوتر في المنطقة العربية الذي سبق و تلا العدوان الثلاثي على مصر يوم 1956/10/29 ، كما أن معظم الدول العربية، آنذاك، لم تكمل بعد حصولها على السيادة التامة كتونس، و المغرب و السودان و الكويت و اليمن و غيرها، بل أن بعضها ما تزال الجيوش الأجنبية رابضة على أراضيها تتحين الفرصة المناسبة لإعادة بسط هيمنتها، و كمثال على ذلك، ليبيا حيث القواعد الأمريكية البريطانية و العراق و عدن في الخليج العربي حيث أيضاً القواعد البريطانية، إضافة إلى القاعدة الفرنسية في بنزرت في تونس و غيرها، كما أن حلف بغداد متمركز في العراق، و إسرائيل قائمة على الأراضي الفلسطينية. و كلاهما يسعى للتوسع و تثبيت وجوده بالقوة

العسكرية مما يحد من حرية القرار السياسي للدول العربية و يجعل كل دعم مباشر و صريح للثورة الجزائرية محفوقاً بالمخاطر. إضافة إلى أن بدء انحياز مصر إلى الاتحاد السوفيتي، في تلك الفترة، قد أثار الخوف في قلوب بعض القادة العرب خشية من أن يستبدل الاستعمار الغربي بنفوذ و هيمنة شيوعية مرعبة و ملحدة. و زيادة على ذلك، فإن بعض الأنظمة العربية لم تكن مطمئنة لتوجه الثورة الجزائرية الإيديولوجي ما دامت تسير في خطى مصر في هذا المضمار، كما أن هذه الثورة ترفع من سقف مطالبها الموهلة في التطرف حسب رأيها، رافضة القبول بالحلول التوفيقية الواقعية.

و في 30 مارس 1957 اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة، من جديد، لدراسة تطورات القضية الجزائرية التي عرفت أحداثاً هامة و مصيرية تجسدت خاصة في الانتصارات الكبيرة التي بات يحققها المجاهد الجزائري في الميدان، و كذا الإضراب التاريخي⁽⁴⁰⁾ الذي لقي نجاحاً كبيراً، حيث عبر الجزائريون، من خلاله، عن تضامنهم في الداخل و الخارج مع قيادتهم الوطنية التي تقود الثورة و هي جبهة التحرير الوطني، هذا إلى جانب انطلاق معركة الجزائر⁽⁴¹⁾ التي واجهتها فرنسا بالقمع العنيف ضد المواطنين العزل حيث احتل ماسو و عساكره شوارع العاصمة و قاموا بتمشيط أحيائها مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا و اعتقال المئات من المواطنين .

وقد تمخض اجتماع اللجنة السياسية للجامعة عن عدة قرارات تصبّ كلها في صالح القضية الجزائرية، حيث أوصى الدول الأعضاء بأن تبذل المزيد من المساعي الدبلوماسية، و العون المادي، و الأدبي لنصرة قضية الجزائر كما أوصى وزراء خارجية الدول الأعضاء بالقيام بزيارات للدول الأجنبية، و لاسيما دول أمريكا اللاتينية و الاسكندينية قبل انعقاد جلسات الأمم المتحدة لتعريف هذه الدول بعدالة القضية الجزائرية⁽⁴²⁾.

وقد نفذت هذه القرارات ميدانياً ، الأمر الذي أدى بالكثير من دول أمريكا اللاتينية إلى التصويت لصالح القضية الجزائرية خلال اقتراح 13 فيفري 1957⁽⁴³⁾ .

و في يوم 19 سبتمبر 1958 شكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957 الذي كلف لجنة التنسيق و التنفيذ أن تعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة متى رأت ذلك مناسباً⁽⁴⁴⁾ وقد أعلنت في أول تصريح لها أنها جاءت " لتضع حداً فاصلاً لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدّة من أنها لا تجد أمامها ممثلاً صحيحاً تفاوضه رسمياً

لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية⁽⁴⁵⁾ كما أعلنت في نفس التصريح " أنّ الجزائر ليست فرنسية وأنّ الشعب الجزائري ليس فرنسيًا⁽⁴⁶⁾ و أهابت بالجميع أفرادا و حكومات ليضموا جهودهم لجهودها من أجل وضع حدّ للحرب القائمة⁽⁴⁷⁾.

وقد ساندت الجامعة العربية هذه الحكومة منذ البداية فقام أمينها العام، عبد الخالق حسونة، بزيارة الرئيس فرحات عباس و تقديم التهاني له و للشعب الجزائري،⁽⁴⁸⁾ كما عبرت الأمانة العامة عن "اعتباطها لهذا الحدث السعيد فطالبت الدول الأعضاء" ببذل المساعي الدبلوماسية لدى الدول الآسيوية والإفريقية و غيرها للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و القيام بالاتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لمؤازرة قضية الجزائر العادلة في الدورة القادمة للأمم المتحدة"⁽⁴⁹⁾.

و قد ساهم نشاط الدول العربية و مؤازرتها للحكومة الجزائرية في قيام العديد من دول العالم الثالث بالاعتراف بهذه الحكومة الوليدة في الأيام و الأشهر الأولى من الإعلان عن إنشائها⁽⁵⁰⁾.

و قد عبرت هذه الحكومة عن ارتياحها و عرفانها بالجميل لما بذلته الجامعة والدول العربية، فجاء في أول تصريح لها مايلي :

" إنّ التضامن العربي ليس مجرد كلمة تقال، فالإعانات الفعالة التي قدمتها لنا الشعوب العربية الشقيقة و حكوماتها هي التي جعلت الشعب الجزائري يقترب من هدفه العظيم و إذا كان بين الأشقاء دين الاعتراف بالجميل، فإن دين الجزائريين عظيم جدا نحو إخوانهم العرب "⁽⁵¹⁾.

إن هذا الاعتراف الصريح من الحكومة المؤقتة بما بذله العرب من جهود من أجل القضية الجزائرية، رغم الانتقادات التي ما انفك المسؤولون الجزائريون يوجهونها للعرب و جامعتهم، قد يفسر على أن الحكومة المؤقتة تدرك محدودية الإمكانيات العربية المادية، وكذا هامش التحرك و المناورة السياسية التي بحوزتهم في عالم يعتمد على القوة، لا على الحق و القانون.

كما قد يفسر على أن الجزائريين، كعاداتهم، لا يريدون أن تطفو الخلافات العربية -العربية⁽⁵²⁾ على السطح، بل يرون أنه من الحكمة أن يظهر العرب متحدين، متضامنين ، و أيضًا يمكن أن يفهم على أن العرب في معظمهم، قدموا ما يستطيعون تقديمه للثورة الجزائرية، و لم يبخلوا عليها و هو ما اعترف به السيد فرحات عباس في رسالته إلى رئيس مجلس الجامعة العربية اسعد الفقيه و التي جاء فيها:

"إني أرجو، يا سيادة الرئيس، أن تبلغوا أشقاءنا أعضاء الجامعة شكرنا الحار، وتقديرنا الصادق للجهود الكريمة الميمونة التي تبذلها جامعتنا في سبيل قضيتنا"⁽⁵³⁾.
و قد بدأ الدعم أكثر قوة و وضوحاً منذ سنة 1960، بعد سلسلة الأحداث البارزة و المتلاحقة التي عرفتھا القضية الجزائرية، خاصة بعد الخطاب الشهير الذي ألقاه الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 و الذي وعد فيه بإجراء استفتاء لتقرير مصير الجزائريين، على أن يجري بعد أربع سنوات، يخبرون فيه بين الانفصال، الاندماج ، الفدرالية⁽⁵⁴⁾ و في حالة ما إذا اختار الجزائريون الانفصال فقد هدد بتقسيم البلاد حيث قال: "إن الجزائريين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين، لن تتخل عنهم فرنسا، و ستعمل ما في استطاعتها أن تجعلهم في مكان معين، و تشرف على أموالهم و أرواحهم"⁽⁵⁵⁾ و قد أكد الجزائريون رفضهم المطلق لهذا الإجراء و أصروا على أن الجزائر وحدة لا تتجزأ، حيث صرح فرحات عباس قائلاً: " ليسمع العالم كله، و ليتأكد أن الجزائر في وحدتها و أنها لا تنقسم، و لن تنقسم"⁽⁵⁶⁾.

لهذا اجتمع مجلس الجامعة يوم 1960/02/29 ، فاستمع إلى ممثل الجزائر السيد أحمد توفيق المدني، حيث شرح لأعضاء المجلس التطورات التي عرفتھا القضية الجزائرية، و أخطار البرنامج الذي تقدم به الرئيس الفرنسي و خفائاه الهادفة إلى خلق فتنة بين الجزائريين، مؤكداً أنه لم يبق أمام الجزائريين إلا طريق واحد، و هو طريق الكفاح إلى النهاية، لكن الكفاح لا يجب أن يتحملة الجزائريون لوحدهم ، و إنما يجب أن يشارك في تحمل أعبائه الشعوب العربية قاطبة، و ختم كلامه بالتأكيد على أن الحالة خطيرة و أن العرب و دولهم يتحملون مسؤولية كبرى أمام التاريخ العربي و الإنساني.⁽⁵⁷⁾
و قد استجاب مجلس الجامعة لنداء ممثل الجزائر فأعلن مساندته للتوجه الجزائري الرافض للشروط التي وضعها الجنرال ديغول حول حق تقرير المصير بالنسبة للجزائريين و برر رفضه ذلك بكون هذه الشروط تتنافى و ميثاق الأمم المتحدة، كما اعتبر فكرة التقسيم في حالة ما لو تم سيكون وبالاً على الجزائر، و المغرب العربي، و البلاد العربية كافة، بل و مستقبل السلام العالمي بأسره، لأنه سيؤدي إلى تكوين " فلسطين ثانية" في منطقة المغرب العربي.

و قد أيد المجلس مختلف المواقف التي اتخذتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و التصريحات التي صدرت عنها، مصراً على وحدة الجزائر، مبيناً أن وقف إطلاق النار لن يتم إلا بواسطة مفاوضات مباشرة تؤدي إلى حق تقرير المصير.⁽⁵⁸⁾

و قد قرر ما يأتي:

أولاً: أن تضع الدول العربية موضع التنفيذ العاجل جميع مقررات المجلس، فيما يتعلق بالقضية الجزائرية من ناحيتها المادية و السياسية.
ثانياً: أن تبادر على وجه الخصوص بتنفيذ البند الرابع لمقررات المجلس في جلسته المنعقدة في يوم 7 سبتمبر / أيلول 1959 و المتعلق بميزانية الجزائر على السنتين الماضية و الحالية، إذ أن هذا التنفيذ العاجل ضرورة لمتابعة الكفاح الجزائري و انتصاره.

ثالثاً: أن تكون مستعدة باتفاق مع سائر الدول الإفريقية، و الآسيوية، لطلب عقد اجتماع عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة إذا اقتضت ذلك الحالة في الجزائر، و ذلك بالاتفاق مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و بطلب منها.
رابعاً: الاستجابة للنداء الصادر عن المجلس القومي للثورة الجزائرية و المتعلق باشتراك المتطوعين من العرب و الشعوب الإفريقية في جيش التحرير الوطني، و الاهابة بشباب العرب، في جميع البلاد، كي يستعدوا للتطوع و الانضمام لجيش التحرير متى دعت إلى ذلك الحكومة الجزائرية.⁽⁵⁹⁾

إن ما يلاحظ على موقف الجامعة هذه المرة أنه اتخذ منحنيين، سياسي تمثل في السعي لدى الهيئة الأممية لعقد اجتماع طارئ لدراسة الوضع في الجزائر خاصة ما يتعلق بعملية التقسيم، و منحي عملي عسكري تجلى في دعوة المتطوعين العرب إلى الاشتراك في جيش التحرير الوطني، فانتقلت الجامعة بهذا الإجراء من الاستنكار و التنديد، و العمل على إصدار القرارات و اللوائح الأممية و الإقليمية إلى المشاركة الفعلية في الحرب رغم ما قد ينجر عن ذلك من مخاطر متعددة، خاصة و أن مصر كانت من قبل قد دفعت ثمن دعمها للجزائر اعتداء ثلاثي بغيط.

هذه المساعي التي قامت بها الجامعة ، إنما جاءت بعد حملات التشهير و النقد اللاذع، و المقالات الملتهية التي كانت تصدرها الصحافة العربية شبه يومياً، عن الجامعة وتحركاتها، و منها ما كتبه جريدة " الليبي " تحت عنوان " إلى العرب " حيث شنت حملة على الحكومات العربية⁽⁶⁰⁾

نفس التوجه عبرت عنه صحيفة " الصحافة " الأسبوعية البيروتية⁽⁶¹⁾ ، إضافة إلى تدمير الشعوب العربية كافة مما يحدث في الجزائر يومياً على مرأى و مسمع من الحكومات العربية، دون أن تتحرك هذه الحكومات بالقدر الكافي لنصرة الجزائريين

هذه النقمة الشعبية كان لها تأثير واضح على قرارات الجامعة فحفزتها على المضي قدماً في نصرة الجزائر بمختلف وسائل الدعم الممكنة مما عزز موقف الثورة الجزائرية، و ساهم في إفشال المسعى الفرنسي لتقسيم الجزائر.⁽⁶²⁾

موضوع آخر هام أولته الجامعة العربية اهتماماً خاصاً و هو قيام فرنسا يوم 1960/02/13 بتفجير القنبلة الذرية في الصحراء الجزائرية⁽⁶³⁾ معرضة بذلك سلامة سكانها للأخطار، و متحدية التنبيهات و التحذيرات الموجهة إليها من قبل الجزائريين والعرب و الأفارقة، و المجتمع الدولي برمته، حيث أصدرت الجامعة بياناً نددت فيه بهذا الإجراء الفرنسي الخطير، و وضحت، من خلاله، تشبث هذا المستعمر بسياسة القوة الأمر الذي يحتم على الدول العربية العمل الجماعي الحاسم، كما يقتضي من العالم، و خاصة الإفريقي و الآسيوي اتخاذ خطوة موحدة ضد هذا الإجراء.

فبعثت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للدول الأعضاء مذكرة طلبت فيها منهم شجب هذا العمل العدواني الذي قامت به الحكومة الفرنسية، و تنسيق المواقف مع الدول الآسيوية و الإفريقية من هذا الإجراء المنافي لقرارات مؤتمر باندونغ، و للسياسة الآسيوية و الإفريقية العامة مع السعي لإثارة هذا الموضوع في الأمم المتحدة في الدورة القادمة، كما أوصت الدول الأعضاء بالقيام بحملة إعلامية واسعة ومكثفة لتبصير الرأي العام العربي و العالمي بمخاطر هذا التصرف الفرنسي⁽⁶⁴⁾.

إلا أن تحرك الجامعة ذاك رغم صرامته، و كثافته، و تنوعه لم يحقق الهدف المطلوب، فقد ظلت فرنسا تجري التجارب النووية في الصحراء الجزائرية دون توقف والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح، ما الأسباب التي جعلت الجامعة تفشل في وقف هذه التجارب ؟ الأكيد أن الأسباب عديدة منها: تعنت فرنسا و إصرارها على إجراء هذه التجارب قبل فقدانها الصحراء الجزائرية التي تعد أفضل و انسب موقع لإجرائها بالنسبة لفرنسا، خاصة و أن الحديث الجاد حول الاستقلال عمّ و انتشر، كما أن الجامعة لم تتخذ إجراءات فعالة و عملية رادعة، و إلى جانب هذا لقيت فرنسا دعماً غريباً، أو على الأقل عدم استنكار لما فعلت.

و في 24 أوت 1960 عقدت دورة غير عادية لمجلس جامعة الدول العربية في شتورة (لبنان) بحث فيها وزراء الخارجية العرب تطورات القضية الجزائرية و ما تقدمت به الحكومة الجزائرية من مطالب.⁽⁶⁵⁾ و قد تمخض هذا الاجتماع عن القرارات التالية:

أولاً: بذل الجهود لدى هيئة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة لكي تقف بنفسها على تحقيق تقرير المصير بالجزائر.

ثانياً: بذل الجهود الفعالة لدى جميع الدول الصديقة و خاصة في آسيا و إفريقيا من أجل سرعة الاعتراف بالحكومة الجزائرية.

ثالثاً: تيسير التطوع لجيش التحرير الجزائري في جميع البلدان العربية و في غيرها .

رابعاً: تبصير دول الحلف الأطلسي بالعواقب الوخيمة التي تترتب عن استخدام فرنسا لأسلحة هذا الحلف و عتاده في أعمالها العدائية الاستعمارية في الجزائر.

خامساً: أن يقوم وزراء الخارجية بالاتصال بحكوماتهم في شأن بقية المطالب.⁽⁶⁶⁾

إنّ ما يلاحظ على هذه القرارات أنها خيبت آمال الجزائريين لأنها لم تستحب لمطالهم استجابة كاملة و فاعلة ، و اقتصرت فقط على الجوانب السياسية التي لا تخرج الحكومات العربية و لا تكلفها تضحيات كبيرة، كبذل الجهود السياسية لفائدة القضية الجزائرية و مناصرتها في الأمم المتحدة، و تنبيه الحلف الأطلسي إلى خطورة مساعدته لفرنسا. أما القضايا الجوهرية الرئيسية التي تتطلب من الدول العربية تضحيات مادية ومعنوية فلم يستجيب لها. كقطع العلاقات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الفنية مع فرنسا. و تسهيل عملية مرور المتطوعين العرب و غيرهم ، و عقد مؤتمر قمة عربي يخصص للقضية الجزائرية، الذي رفض تحت ذريعة مشاور الوزراء مع حكوماتهم، وهو تبرير دبلوماسي معروف عادة ما يستخدم للتنصل و الهرب من اتخاذ القرارات الصعبة. كما عقد وزراء الخارجية العرب يوم 31 جانفي 1961 مؤتمراً ببغداد اشتركت فيه الجمهورية العربية المتحدة ، تونس، المغرب ، لبنان ، الأردن ، السودان ، و الحكومة المؤقتة الجزائرية بحضور السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، افتتح نشاطه بدراسة قضية الجزائر ، و قد اتخذ العديد من القرارات منها :

1. تقديم المزيد من العون المادي و المعنوي لحكومة الجزائر، و إمدادها بالأسلحة.
2. التأكيد على وحدة الجزائر و سلامة أراضيها.
3. مضاعفة الدول العربية جهودها لدى الحكومات الأجنبية للظفر بالمزيد من التأييد السياسي للقضية الجزائرية ، و خاصة على صعيد الأمم المتحدة.
4. تشجيع و تسهيل مهمة المتطوعين للانخراط في جيش التحرير الجزائري .
5. ضرورة إعانة الدول العربية النظر في علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع فرنسا في حالة استمرارها في حربها و أعمالها الإجرامية في الجزائر⁽⁶⁷⁾.

جاءت هذه القرارات مطابقة تماماً لقرارات مؤتمر الشعوب الإفريقية و الآسيوية المنعقدة بالقاهرة ما بين 25-31 جانفي 1961 و الذي ضمّ ستّ و ثلاثين دولة اتفقت كلها على مساعدة الجزائر و الكونغو ، و تلقت رسائل تأييد من الرؤساء جمال عبد الناصر و خروتشوف ، و شوين لاي و محمد الخامس ، و أحمد سيكوتوري ، و مع ذلك فقد بدت لهجة الجامعة أكثر صرامة و تشدداً من ذي قبل ، و قراراتها أكثر جدية و عملية ، يتضح ذلك خاصةً من خلال السماح للشباب العربي بالانخراط في جيش التحرير الجزائري ، و التفكير في إعادة الدول العربية النظر لعلاقاتها السياسية و الاقتصادية مع فرنسا في حالة استمرارها في عنادها و ممارساتها العدوانية في الجزائر ، إلا أنّ كل ذلك لا يكفي في نظر الجزائريين الذين طالبوا الجامعة بعقد قمة عربية لدراسة القضية الجزائرية دراسة عميقة ، و اتخاذ القرارات الحاسمة.

و كاستجابة و تلبية لرغبة الجزائريين في الدعم العربي الفعال عقد في جوان 1961 بالقاهرة اجتماع لمجلس الدفاع العربي المشترك ، بحث تطورات القضية الجزائرية و مفاوضات إيبيان و اتخذ قرارات منها:

1. تأييد موقف الحكومة الجزائرية في مفاوضات إيبيان تأييداً تاماً ، و خاصة فيما يتعلق بالاستقلال التام و حرية تقرير المصير و وحدة البلاد و سلامة أراضيها.

2. تحميل فرنسا مسؤولية توقف المفاوضات و ما قد يترتب عنها من نتائج خطيرة.

3. اعتبار ما تبديه الحكومة الجزائرية من حرص على استمرار المفاوضات، دليلاً على رغبتها الصادقة في الوصول إلى حل عادل يحقق أهداف الشعب الجزائري بالطرق السلمية طبقاً للقواعد الدولية.⁽⁶⁸⁾

يمكن اعتبار هذا الاجتماع للجامعة العربية اجتماعاً مميزاً لأنه ضم وزراء الدفاع بدل وزراء الخارجية أو غيرهم من المندوبين ، و هذا لأول مرة، كما يمكن النظر إليه على أنه تفعيل عملي لمجلس الدفاع المشترك الذي أنشأته الجامعة يوم 17 جوان 1950⁽⁶⁹⁾ و الذي ظل، تقريباً، حبراً على ورق رغم تعرض أعضاء الجامعة و بقية الدول العربية الأخرى كفلسطين و الجزائر مآسي و نكبات و اعتداءات سافرة.

و تواصلت اهتمامات الجامعة بالقضية الجزائرية، متبعة سير أحداثها و متفاعلة مع مستجداتها. فحين أخفقت مفاوضات إيبيان الأولى (20 ماي ، 13 جوان

1961) ولوغان (22 – 28 جويلية 1961) بين ممثلي الحكومة الفرنسية، و ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، استمعت اللجنة السياسية إلى بيان أدلى به أحمد توفيق المدني المندوب الدائم للحكومة المؤقتة لدى الجامعة الذي أوضح أن من أسباب فشل المفاوضات قضية الصحراء و رغبة فرنسا في الاحتفاظ بها. إضافة إلى تعرضه إلى قيام منظمة الجيش السري بأعمال إرهابية و فضائح منكرة ضد الجزائريين.

بعد هذا العرض اتخذت اللجنة السياسية للجامعة عدة توصيات منها:

أن تواصل الدول العربية التنفيذ العاجل لجميع مقررات الجامعة السابقة لدعم الكفاح الجزائري في مرحلته الحاسمة الحالية، بما في ذلك مقررات مجلس الدفاع المشترك في اجتماعه في شهر يونيو / حيزيران/ جوان 1961، و أن تبلغ الأمانة العامة بما تتخذ من إجراءات في هذا الشأن⁽⁷⁰⁾.

هذا إلى جانب توصيات أخرى تخص تكليف الدول العربية ببذل المساعي لدى أعضاء الأمم المتحدة لاستصدار قرار يؤكد حق الجزائر في الاستقلال و السيادة و وحدة التراب الجزائري، و التنويه باعتراف الدول الصديقة بالحكومة الجزائرية في مؤتمر القمة للدول الغير منحازة ببلغراد و غيرها.⁽⁷¹⁾

جاءت هذه القرارات الجريئة بعد أن ملّ العرب، حكومات و شعوب المناورات الفرنسية المتواصلة، و تأكدوا جميعاً كما قال، أحمد الشقيري، من على منبر الأمم المتحدة " أنها لن تدعن إلا لقوة السلاح، لا لقوة الميثاق " ⁽⁷²⁾

و غداة الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري و الفرنسي يوم 1962/03/18 الذي نفذ فعلا يوم 1962/03/19 قام غلاة المستعمرين بممارسات إرهابية مدعمة من فئات من الشرطة و رجال الجيش، رغم الالتزام التام للجزائريين بما تم الاتفاق عليه، لهذا انعقد مجلس الجامعة بالرياض في نيسان (أفريل) من نفس السنة، وقرر تقديم الدعم العربي المادي و المعنوي للجزائر حتى تستطيع النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، و كذا وضع جميع إمكانيات الدول العربية و خبرتها المختلفة تحت طلب الحكومة الجزائرية.

إن هذا القرار يستجيب استجابة تامة لتطلعات و ضغوط الجماهير العربية، ويمنح الجزائر دعماً معنوياً و مادياً طالما اعترف به مسؤولوها، و عبروا عن اعتزازهم به في العديد من المناسبات و منها ما جاء في أول تصريح للحكومة المؤقتة: " إذا كان بين

الأشقاء دين الاعتراف بالجميل، فإن دين الجزائريين عظيم جداً نحو إخوانهم العرب⁽⁷³⁾.

الهوامش:

ورد هذا التقرير إلى جامعة الدول العربية يوم 23 / 5 / 1955 . انظر الأهرام 1955/6/24 (1)-

، ص 1.

نفسه. (2)-

قام المجاهدون الجزائريون بهجمات شاملة بالشمال القسنطيني بقيادة زيغوت يوسف ، (3)-
أهداف منها: فك الحصار المضروب على استمرت من 20 على 27 أوت 1955، لتحقيق عدة
منطقة الأوراس و القبائل، التضامن مع الشعب المغربي الشقيق لأن تاريخ الأحداث يصادف
الذكرى الثانية لنفي الملك محمد الخامس. وكانت لهذه الهجمات نتائج سياسية، و عسكرية هامة،
ساعدت على تقوية الثورة و تعيمها و انتصارها. حزب جبهة التحرير الوطني ، المنظمة الوطنية
للمجاهدين ، من معارك ثورة التحرير ، منشورات قسم الإعلام والثقافة الجزائر (د.ت) ص، ص
11 - 77 .

كانت حجة فرنسا أنها لا تتنازل عن جزء من إقليمها، و هي حجة لا أساس لها من المنطق، (4)-
و قد علقت عليها الموسوعة البريطانية بأنها حجة واهية، فالجزائر ليست جزءاً من فرنسا. حسنين
، الإستعمار الفرنسي، مرجع سابق ص 453.

الأهرام 28 / 8 / 1955. (5)-

Le Monde 04 / 06 / 1955 (6)-

في 22 أوت 1955 افتتحت المفاوضات المغربية الفرنسية في ايكس ليان و في 27 منه (7)-
اختتمت المحادثات بقرار تكوين حكومة مغربية ممثلة للمغرب تتفاوض باسمه

في 6 نوفمبر 1955 أمضى محمد الخامس و أنطوان بيناي وزير خارجية فرنسا في حكومة (8)-
ادغارفور تصريحاً سمي :

La déclaration de la Gelle stcloud, كلمة الاستقلال

Le Monde 03 Mars 1956.

Ibid_25 / 02 / 1956 (9)-

- وزارة الإعلام ، الجزائر ، ملفات وثائقية ، ع 42 ، 1984 ، ص 170.⁽¹⁰⁾
- محمد علوان ، ترجمة على تابليت، "الجزائر أمام الأمم المتحدة"، مجلة الذاكرة ، ع 6 نوفمبر ⁽¹¹⁾ 200 ص 117 .
- رفاعي ، الجامعة العربية و قضايا التحرير ، الشركة المصرية للطباعة و النشر ، القاهرة، ⁽¹²⁾ مايو 1971 ، ص 251 .
- "إن الحالة الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر خلقت ميداناً مما جاء في التقرير ما يلي:⁽¹³⁾ نمو الاضطرابات الحالية، و لا ريب أن الجهود التي بذلتها فرنسا في شمال إفريقيا قد أفاد الطبقة الممتازة من السكان الأوروبيين، أما غالبية السكان من المسلمين فإنهم يعيشون في فقر و جهل، ويؤكد ذلك ما صرح لنا به أحد كبار موظفي الإدارة الفرنسية بالجزائر من أن السكان الوطنيين أصبحوا أشباحاً في بلادهم التي ينعم الفرنسيون من ظلالها الوافرة و يهنأون بسعة العيش، و إلاً من الزائف، و ليس هناك إنسان، ذو ضمير ، لا يفزع البؤس الذي يخيم على كثير من المناطق، و هو بؤس يتزايد كلما اتجهنا نحو الجنوب. لمزيد من التفاصيل عن هذا التقرير و محتواه، و موقف الجامعة منه، انظر الأهرام ليوم 1955/7/6.
- كمثال على ذلك أصبح بورقيبة و انصاره منذ توقيع الإتفاقية الفرنسية التونسية في 3 يونيو ⁽¹⁴⁾ 1955، يواجهون موقفاً صعباً نتيجة قوة المعارضة الشعبية للإتفاقية، و التي كان لصالح بن يوسف و أنصاره و المعارضين لها دور كبير في اقناع الجماهير بضرورة حل كل قضايا شمال افريقيا باعتبارها قضية واحدة ، و ان بقاء المستعمر في أي جزء معناه إعادة تسريه إلى الباقي. أرشيف جامعة الدول العربية، الدورة العادية الرابعة و العشرين، ق/ 1035 ، بتاريخ ⁽¹⁵⁾ 1955/10/14.
- هؤلاء الرؤساء هم : جمال عبد الناصر ، شكري القوتلي، الملك حسين بن طلال، الملك سعود بن مرجع سابق ص 32.⁽¹⁶⁾ عبد العزيز العمري ،
- الأهرام 1955/9/30 ص ص2.⁽¹⁷⁾
- أرشيف جامعة الدول العربية ، الدورة العادية الرابعة و العشرين ، ق / 1035 ، بتاريخ ⁽¹⁸⁾ 1955/10/14.
- رفاعي ، مرجع سابق ، ص 101.⁽¹⁹⁾
- أحمد بشيري ، الثورة الجزائرية و الجامعة العربية، منشورات تالة، الجزائر 2005 ، ص ⁽²⁰⁾ 43.
- أرشيف جامعة الدول العربية، الدورة العادية الثانية و العشرون، 12 أبريل 1956.⁽²¹⁾
- المصدر السابق.⁽²²⁾
- نفسه.⁽²³⁾

- حزب البعث العربي الاشتراكي، الكتابات السياسية الكاملة للقائد المؤسس ج 2 مرجع سابق. (24)-
- ق 1108 / د.ع. 25/ج 1 ، 1956/3/29 أنظر كذلك 31/3/1956 جامعة الدول العربية(25)-
- Le Monde
- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر أو بعض (26)-
- مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث قسنطينة 1983، ص 125.
- Le Monde 21 Mars 1956 .-(27)-
- نفس المصدر. (28)-
- بشيري ، مرجع سابق ص 67. (29)-
- سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، (30)-
- ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات وزارة المجاهدين (د،ت) ، ص 557.
- L'Express 31 / 12/ 1955 -(31)-
- Le Canard Enchaîné 1/1/1956 -(32)-
- L'Action 18/1/1956 -(33)-
- L' Express 29/9/1955 -(34)-
- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955 - المتحف الوطني للمجاهد (35)-
- 1995، ص 607
- Ferhat Abbas . Autopsie d'une geurre Paris, Garnier, France.1980, p187.
- (36)-
- الأهرام 10 / 24 / 1956 . (37)-
- نفسه. (38)-
- محاضر ضبط جلسة مجلس جامعة الدول العربية ق 1131 / د ع 25 / ج 4 1956/4/12. (39)-
- اتخذت لجنة التنسيق و التنفيذ قراراً هاماً ، و هو القيام بإضراب عام امتد من 28 جانفي (40)-
- إلى 4 فيفري 1957، لتثبت للعالم ان الثورة الجزائرية ثورة شعبية و قد حقق نجاحاً عاماً و شاملاً ، إذ تجاوزت نسبة المشاركة 90 % و بذلك اسقط هذا الإضراب مقولة " الجزائر فرنسية ". مجلة الرؤيا، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية ثورة نوفمبر 1954، ع 1 - جانفي، فيفري 1996، ص 239
- تعتبر معركة الجزائر كرد فعل لما قام به الجنرال "ماسو" وعسكره خلال إضراب الثمانية أيام (41)-
- من تنكيل بالجزائريين و التضيق عليهم و قد دامت عدة أشهر سنة 1957. الجندي خليفة و آخرون حوار حول الثورة ، ج 1 ، ص 383.
- أرشيف جامعة الدول العربية، مضابط محاضرة الدورة العادية 27، ق / 1344 ليوم (42)-
- 1997/3/30
- صوتت 19 دولة من دول أمريكا اللاتينية لصالح القضية الجزائرية و امتنعت واحدة فقط. (43)-

- الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، (44)-
الجزائر، ع 3 ، خريف 1995، تأسيس الحكومة المؤقتة ، ص 223.
- (45)- نفسه ص 224 .
- (46)- نفسه .
- (47)- نفسه .
- (48)- نفسه.
- (49)- محاضر مضابط الاجتماع الثاني و الثلاثين للدورة العادية للجامعة العربية ، قرار 16009
، ج 4 1959/9/7 ،
من هذه الدول: الصين الشعبية ، كوريا الشمالية، الفيتنام الشمالي، اندونيسيا، منغوليا الخارجية.(50)-
حواس بري ، المجاهد تسجيل وقائع تأسيس الحكومة المؤقتة ، المجاهد ، ع 30، 1 أكتوبر 1958
ص 29.
- (51)- . الذاكرة ، ع 3، مرجع سابق، ص 224 (51)-
- (52)- الخلافات العربية- العربية قائمة، و خلافات بعض الأنظمة مع قادة الثورة الجزائرية حقيقة (52)-
الإعلان عنها يوم 1958/9/19 بينما قبلوها ملموسة، و كدليل على ذلك فإن الحكومة المؤقتة تم
عضواً مراقباً في الجامعة تم يوم 7 / 9 / 1959 هذا التأخر قد يكون ناتجاً عن تباين أعضاء
الجامعة حول هذه الحكومة بين مرحب و متحفظ، و رافض كمصر التي لم تتحمس لها إلى درجة
أن رئيسها جمال عبد الناصر ظل لمدة طويلة يرفض استقبال أعضائها، رغم الطلبات الكثيرة و
الملحة المقدمة له في هذا الشأن لأنه كما يقول أحمد توفيق المدني " كان يستكف أن يقابل رئيساً
عربياً، مجاهداً، يمثل أمة كفاح و نضال، و هو لا يكلمه بلغة عربية، مهما كانت بسيطة " .
أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح مع ركاب الثورة ج3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،
ص 420 .
- (53)- بشيري، مرجع سابق، ص 121. (53)-
- (54)- يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق ص 277. (54)-
- (55)- زغيدي، مرجع سابق، ص 460. (55)-
- (56)- مجلة المجاهد ، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطني الجزائري، ع 100، 17 / 7 / 1961
ص 4 . (56)-
- (57)- المدني، مصدر سابق ، ص 508. (57)-
- (58)- مضابط دور الاجتماع العادي 32 لجامعة الدول العربية، 29 فيفري 1960 ، ق / 1643. (58)-
- (59)- المصدر السابق. (59)-
- (60)- ع 79 30 ماي 1960. المجاهد (60)-

نفسه ع 79 1960/10/10. (61)-

قرر ديغول أن يتم جمع كل الأوربيين في منطقة تمتد من شرق مدينة بجاية إلى غربي (62)-
و مستغانم و الأصنام (الشلف حالياً) و المرسى الكبير و تشمل مدن الجزائر العاصمة، وهران
تيزي وزو و يكون لها امتداد نحو الجنوب مع شريط ضيق يحيط بأنبوب البترول الذي يربط بين
بجاية و حاسي مسعود و بالطبع فإن الصحراء، حسب هذا المشروع تكون تابعة للسيادة الفرنسية
، و تمثل الجزء الجنوبي من المناطق المبتورة " نفسه 1961/07/31 ، ص 04.

فجرت فرنسا أول قنبلة نووية لها على السابعة، و أربع دقائق من صباح يوم 1960/02/13 (63)-
سميت باليربوع الأزرق تلتها تجربة ثانية في 1960/4/1 سميت باليربوع الأبيض ثم ثالثة في
1960/4/27 سميت باليربوع الأزرق ثم رابعة يوم 61/4/25 سميت باليربوع الأخضر و تواصلت
التفجيرات إلى غاية 1966 حيث بلغ عددها 13 تجربة.

لمزيد من التفصيل أنظر: عبد الكاظم العبود، التجارب النووية الفرنسية، و مخاطر التلوث
الإشعاعي، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة
الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ع 1 ، صف 1999 ، ص 184.

قرار مجلس جامعة الدول العربية، 1646 ، دع 32 ، ج 8 ، 29 شباط 1960 ، ص 485.

(64)-

هذه المطالب هي: (65)-

1- في الميدان الدبلوماسي: 1- بذل الجهود الدبلوماسية الفعالة لدى كل الدول الصديقة و خاصة
آسيا و البلاد الاشتراكية من أجل سرعة الاعتراف بالحكومة الجزائرية. 2- بذل الجهود لدى هيئة
الأمم المتحدة في دورة المقبلة لكي تقف لبعضها على تحقيق تقرير المصير بالجزائر.

2- في الميدان السياسي و الاقتصادي: - قطع العلاقات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الفنية
مع فرنسا و من ذلك مقاطعة شركات الملاحة البحرية و النقل الجوي.

3- في الميدان العسكري: 1- تسهيل حركة التطوع لحيش التحرير الجزائري في كل البلاد العربية
و تنظيم فرقهم والإرسال بهم سريعاً إلى ميدان الكفاح 2- تسهيل عملية مرور المتطوعين من غير
العرب خلال البلاد العربية.

4- في ميدان العمل ضد الحلف الأطلسي: الحملة القومية ضد مؤسسة حلف الأطلس. أيضاً:
المطالبة بعقد قمة عربية لدراسة هذه القضايا و هذه التطورات دراسة عميقة و اتخاذ القرارات.
المجاهد 1960/9/5.

مخابط جلسات الاجتماع الاستثنائي الثالث و الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية 22 25 (66)-

أوت 1960، قرار 1693 دع ج 3 ص ص 543 ، 544.

الأهرام 31 يناير 1961 و 1، 2 فبراير 1961 ، كذلك الجهاد ، القدس ع 2318. (67)-

- كذلك " نبيل أحمد بلاس : الاتحاد العربي الإسلامي و دوره في تحرير الجزائر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1990، ص 184.
- الدفاع، القدس ، ع ، 7724 ، 16 حزيران (جوان) 1961. (68)-
- بشير، مرجع سابق ، ص 17. (69)-
- محاضرة ضبط جلسة مجلس جامعة الدول العربية قرار 1796 / د / ج 2 / 19 / (70)-
1961 / 9
- نفسه. (71)-
- الشيقيري، قصة الثورة الجزائرية ، مصدر سابق ، ص 159. (72)-
- المجاهد ، ع 30 - 1 أكتوبر 1958. (73)-